

## وثائق دولية

شهادة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق

الأدنى، مارتن إنديك، أمام لجنة الكونغرس للعلاقات

الدولية، لدى مناقشة سياسة الولايات المتحدة

تجاه الشرق الأوسط

واشنطن، 1999/6/8. \* [مقتطفات]

[.....]

### عملية السلام العربي. الإسرائيلي

في نظرة إلى الوراء، فإن تقدماً ضخماً قد تمّ في تحقيق الهدف التاريخي من السلام العربي. الإسرائيلي الشامل. فبعد نحو 20 عاماً من المعاهد الإسرائيلية. المصرية، التي تبقى الأساس الوطيد لكل تقدم لاحق، أصبح السلام بين إسرائيل وجميع جيرانها في مرمى البصر.

وخلال الأعوام الستة منذ توقيع إعلان المبادئ في واشنطن، شهدنا توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل، والاتفاقات الإسرائيلية. الفلسطينية الانتقالية، وبروتوكول الخليل، ومذكرة واي ريفر. وقد عدّلت منظمة التحرير الفلسطينية ميثاقها، وتعهد عرفات بأن لا عودة إلى العنف. واتخذت حكومة الليكود في إسرائيل خطوة تاريخية مهمة بموافقتها على إعادة الانتشار في أجزاء من الضفة الغربية، منهيّة بذلك، بصورة حاسمة، جدلاً أيديولوجياً لمصلحة مبدأ الأرض في مقابل السلام والحل الوسط الإقليمي في الضفة الغربية.

وقد تمخّضت عملية التطبيع والقمة الاقتصادية الشرق الأوسطية عن هجر المقاطعة العربية الثنائية، وعن إقامة اتصالات تجارية بين إسرائيل وجميع الدول العربية، فيما خلا حفنة منها، بما فيها إقامة مكاتب تجارية في المغرب وتونس وعمان وقطر. ومع أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن المفاوضات الإسرائيلية. السورية قد وضعت الأساس لتسوية ذلك الصراع الطويل الأمد.

إن الفترة المقبلة تقدّم فرصة جديدة للتحرك إلى الأمام على جميع المسارات. وحالما يشكّل رئيس الحكومة المنتخب براك حكومته، فإننا نتوقع أن يأتي إلى واشنطن، ليناقش مع الرئيس كلينتون أفضل السبل للتقدم في عملية السلام. ومن جانبنا، وبتنسيق كامل مع جميع الأطراف، فإننا ننوي العمل بنشاط على تعزيز السلام الشامل في المنطقة. وعلى المسار الفلسطيني، فإننا نؤمن بوجود تنفيذ مذكرة واي ريفر، وقد دعونا الطرفين إلى الدخول في مفاوضات مكثفة بشأن الوضع الدائم، وإلى تكريس أنفسهما ثانية لهدف التوصل إلى اتفاق خلال عام.

وطوال عملية السلام، قادنا الإيمان بأن التوصل إلى الاتفاقات غير ممكن إلا من خلال مفاوضات مباشرة. والقواعد الوحيدة للتفاوض بشأن اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي الأطر المرجعية المحددة في مدريد والمبادئ المتفق عليها في اتفاقات أوسلو. وتشمل هذه قرارات مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338، لكنها لا تشمل، ولم تكن تشمل قط، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181.

إن تجربتنا قد علمتنا أهمية أن توجد الأطراف البيئية الملائمة للتقدم في مفاوضاتها، ولحل الخلافات عبر هذه المفاوضات. وهذا أحد الأسباب التي تجعل الإدارة تعمل جاهدة كي لا يعقد الاجتماع المقترح في 15 تموز/ يوليو للأطراف العليا المتعاقدة في معاهدة جنيف الرابعة. لقد أعربنا عن معارضتنا الشديدة جداً لمثل هذا

\* النص مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الأميركية في الإنترنت: <http://www.state.gov>

الاجتماع، وأوضحنا أننا لن نحضر الاجتماع إذا عقد، كما شجعنا الآخرين، جميعهم، على أن يفعلوا ذلك أيضاً. فهذا الاجتماع لن يساهم في عملية السلام. وهذا هو السبب أيضاً في أننا دعونا الطرفين إلى الامتناع من اتخاذ خطوات أحادية الجانب. مثل إعلان إقامة دولة من جانب واحد أو النشاط الاستيطاني الاستفزازي. التي من شأنها أن تجحف بنتائج مفاوضات الوضع النهائي.

لم يكن هناك مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل من لبنان وسورية خلال 3 أعوام، ولا بد من التقدم على هذين المسارين أيضاً. وعندما كان هناك مفاوضات بين إسرائيل وسورية، حدث تقدم، لكن ظلت فجوات ذات شأن، وخصوصاً في مجال الترتيبات الأمنية المهمة جداً. وإذا كانت الأطراف مستعدة لمقابلة جهودنا، فإننا مستعدون لأداء حصتنا في المساعدة على تحقيق سلام بين إسرائيل وسورية. وهذا ليس بسبب التزامنا تجاه سلام شامل فقط، بل أيضاً بسبب أن اتفاق سلام إسرائيلي . سوري سيساهم في تحقيق سلام بين إسرائيل ولبنان، وسيكون له فوائد إقليمية مهمة أيضاً.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)